

بسم الله الرحمن الرحيم

### الاجتهاد وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان

إن من أصول السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية، مجال تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان. وهذا باب جليل وأصل عظيم من أصول الشريعة، وقع بسبب الجهل به غلط كبير على الشريعة.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: « فصل في تغير الفتوى بحسب الأمكنة والأزمنة والأحوال والنيات والعوائد: ثم قال: هذا فصل عظيم النفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة، أوجب من الحرج والمشقة، وتكليف ما لا سبيل إليه، ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به. فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ » ( ) .

وذلك أن الشريعة الإسلامية وضعت للتكليف، ومن أصولها الكبرى تحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، فكل أمر خرج عن المصلحة إلى المفسدة، ومن التيسير إلى التعسير، ومن السماح إلى الحرج والعنت، فليس من الشريعة وإن أقحمه الناس فيها بالتمحل والتعسف. ومن ثم كانت قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان، ودوران الفتوى بدوران مصالح العباد من الأصول الكبرى التي تحكم حركة الاجتهاد في الشريعة الإسلامية المتجددة، ولن يتم للمسلمين تجديد الدين، والرقى بأحكام الفقه الإسلامي إلى المستوى الحضاري الجامع بين أصالة الأحكام ومتطلبات الزمان، إلا بمراعاة هذا الأصل ونظرائه من أصول السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية.

---

( ) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية / .

## المقصود بتغير الفتوى

إن الأحكام الكلية الثابتة لأفعال المكلفين لا يعترىها التغيير أو التبديل فليس المراد بتغير الفتوى تغير هذه الأحكام، وتبديلها من حلال إلى حرام، ومن أمر إلى نهي ونحو ذلك، وإنما المقصود تغير التزويل بتغير أحوال النازلة بالمسلمين زماناً ومكاناً وأشخاصاً. فما يعترىه التغير هو فقه التزويل والاجتهاد في تطبيق الأحكام.

قال الإمام ابن القيم: «الأحكام نوعان:

— نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة، ولا اجتهد الأئمة، كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، والحدود المقررة بالشرع على الجرائم، ونحو ذلك، فهذا لا يتطرق إليه تغير، ولا اجتهد يخالف ما وضع عليه.

— والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً ومكاناً وحالاً، كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها، فإن الشرع ينوع فيها بحسب المصلحة» (١).

## أصل تغير الفتوى في السنن وشواهد ذلك

لقد عمل النبي ﷺ بهذه القاعدة ونبه عليها في كثير من السنن، فينبغي للناظر في سنن رسول الله ﷺ أن يعتبر بذلك حتى لا يشذ عن مقاصد الأحكام، والفقه الذي أراده النبي ﷺ من هذه السنن. ومن شواهد ذلك:

— حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: {كنا عند النبي ﷺ، فجاء شاب فقال يارسول الله، أقبل وأنا صائم؟ قال: لا، فجاء شيخ، فقال: يارسول الله أقبل وأنا صائم؟ قال: نعم، فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله: قد علمت نظر بعضكم إلى بعض، إن الشيخ يملك نفسه { (١) .

(١) انظر: إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان / .

(٢) أخرجه أحمد في المسند، الحديث رقم ( )، وقال أحمد شاكر رحمه الله: إسناده صحيح، وفيه عبد الله بن لهيعة، فلعل هذا من الأحاديث التي رواها قبل الاختلاط.

وللحديث شاهد آخر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه {أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم، فرخص له، وأتاه آخر فسأله، فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ وإذا الذي نهاه شاب} <sup>(١)</sup>.

فهذا من باب تغير الفتوى بتغير القرائن والأحوال، فإن ما يباح للشيخ المالك لإربه في مثل هذا الشأن لا يباح للشاب الذي يخشى عليه الجرأة على محارم الله فينبغي أن يقيد الحكم الفقهي بمخرجه، فرب غافل عن مقصد الحديث ومخرجه يذهل عن هذا، ويفتي بالجواز مطلقاً بدعوى التأسى برسول الله ﷺ، وأنه كان يقبل وهو صائم، وأن عمر رضي الله عنه فعل ذلك وقال: {هششت فقبلت وأنا صائم، قال: رأيت لو مضمضت من الماء وأنت صائم} <sup>(٢)</sup>.  
فإن رسول الله ﷺ راعى في هذه السنن القرائن والأحوال المحيطة بالسائلين، فلا ينبغي أن يعمم الحكم في سائر المكلفين مطلقاً، فالأمر دائر مع مخرجه وعلته وعلى ذلك ذهب طائفة من السلف إلى كراهة القبلة للصائم، فنهى عنها ابن عمر وابن مسعود وابن المسيب وقال ابن عباس: «يكره ذلك للشاب ويرخص فيه للشيخ» وهو مذهب مالك.

وقال الشافعي: لا بأس بها إذا لم يحرك منه شهوة وهو قول أحمد وإسحاق، وقال الثوري: لا تفطره والتتره أحب إلي <sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك يتنزل حديث عائشة: {كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم، ويباشر وهو صائم، ولكنه كان أملككم لإربه} <sup>(٤)</sup>.

### أصل تغير الفتوى عند السلف والأئمة:

ثم عمل بهذا الأصل بعد النبي ﷺ الصحابة والتابعون، والأئمة المجتهدون، وكان لذلك أثر واضح في فتواهم وفقههم لنصوص الشريعة.

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم، باب القبلة للصائم، حديث رقم ( ) / .

(٢) أخرجه أبو داود، حديث رقم ( ) .

(٣) انظر: معالم السنن / ، وفتح الباري / .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / ، حديث رقم ( ) ، ومسلم / ، وأبو داود ( )

وغيرهم .

ولم يكن عملهم بهذا الأصل مهماً بغير قيد ولا شرط، بل كانت تحكمه عندهم قواعد قامت في أنفسهم، وإن لم يفصح عنها أصحاب رسول الله ﷺ ومن تبعهم من السلف فإن علماء الأصول استنبطوها من مناهجهم في الفتيا والاجتهاد بالتتبع والاستقراء.

**ومن أمهات هذه القواعد في أصل تغير الفتاوي والأحكام:**

### — مراعاة مقاصد الأحكام:

فقد كان فقه النصوص والآثار فقهاً حياً عند السلف رضي الله عنهم مرتبطاً بمقاصد الشريعة، حيث نظروا إلى المعاني ومرامي الأحكام، وداروا معها في تنزيلهم للفتاوى على ما يستجد من النوازل والأحوال.

ومن مسائل هذه القاعدة:

#### أ) تقدير حد شارب الخمر:

فقد روى الإمام البخاري عن عتبة بن الحارث: {أن النبي ﷺ أتى بنعيمان، أو ابن نعيمان وهو سكران، فشق عليه، وأمر من في البيت أن يضربوه بالجريد والنعال، وكنت فيمن ضربه} (١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: {أتى النبي ﷺ برجل قد شرب، فقال اضربوه. فقال أبو هريرة: فمنا الضارب بيده، والضارب بنعله، والضارب بثوبه، فلما انصرف قال بعض القوم: أخزأك الله، قال: لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان} (٢).

فلم يكن في حد الخمر تقديراً معلوماً في زمن النبي ﷺ، قال الزهري: {لم يكن رسول الله ﷺ فرض فيها حداً، كان يأمر من حضره يضربون بأيديهم ونعالهم حتى يقول رسول الله ﷺ: ارفعوا} (٣).

ثم لما كان زمن أبي بكر رضي الله عنه تغير الحال وكثر الشراب، فجعل حد الخمر أربعين. فقد روى البيهقي عن ابن عباس: «أن الشراب كانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد النبي ﷺ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف / .

(٣) المصدر السابق / .

فقال أبو بكر: لو فرضنا لهم هذا، فتوخى لهم نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي ﷺ فكان أبو بكر ﷺ يجلدهم أربعين حتى توفي» (١) .

فلما كان عهد عمر تتابع الناس في الشراب واستخفوا العقوبة، فشاور كبار الصحابة في جلد شارب الخمر، وقال: «إن الناس قد شربوها واجترأوا عليها» .

فقال عبد الرحمن بن عوف: «أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر» (٢) .

وعن السائب بن يزيد قال: «كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ، وإمراة أبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتى كان آخر إمرة عمر، فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين» (٣) .

فقد نظر الصحابة إلى المقصد من الحد والتعزير، وهو زجر الناس عن محارم الله، فداروا مع ما يحقق مقصد الحكم مع تغير الزمان والأحوال، ولم يجمدوا على ما كان الناس عليه في زمن رسول الله ﷺ، إذ كان مجرد الإتيان بشارب الخمر وإحضاره أمام ملاء الصحابة كافيًا في ردعه وزجره، لكن لما استهان الناس بالعقوبة تغير الحكم حسبما يحقق المقصد منه.

### ب) تصرف عمر في سهم المؤلفة قلوبهم:

والمؤلفة قلوبهم هم الذين يراد تأليف قلوبهم على الإسلام، إما باستمالتهم إليه، أو تثبيت قلوبهم عليه، أو كف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في نصرة الإسلام (٤) .

والغالب فيهم أن يكونوا من السادة المطاعين في قومهم وعشائهم، فيعطون رجاء إسلامهم أو تثبيتهم ومن معهم على الإسلام.

فقد تألف النبي ﷺ قوماً على الإسلام يوم كان المسلمون بحاجة إلى مناعة الوجهاء والكبراء في القبائل والعشائر. فأعطى الأقرع بن حابس وعباس بن مرداس وصفوان بن أمية، وعيينة بن حصن كل واحد منهم مائة من الإبل تأليفاً لقلوبهم على الإسلام حتى قال

---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى / .

(٢) انظر: المصنف / ، السنن الكبرى / ، فتح الباري / .

(٣) أخرجه البخاري، باب الضرب بالجريد والنعال.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة / ، فقه الزكاة للقرضاوي / .

صفوان: « لقد أعطاني وهو أبغض الناس إلي، فما زال يعطيني حتى كان أحب الناس إلي  
» ( ) .

وكذلك أعطى أبو بكر رضي الله عنه عدي بن حاتم، والزبرقان بن بدر لمكانتهما في قومهما، وكانا  
مسلمين.

فلما كان عهد عمر وظهر الإسلام في الناس، وصارت للمسلمين شوكة ومنعة، كان رأي  
عمر ألا يعطى المؤلفة قلوبهم شيئاً عن الإسلام، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تألفهم على الدخول  
في الإسلام والثبات عليه، فلا يكون ذلك سنة دائمة.

فأوقف عمر رضي الله عنه سهم المؤلفة قلوبهم من مصارف الزكاة، لما رأى من تبدل الأحوال  
واستغناء الإسلام عنهم.

فقد روي أن الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن أقطعهما أبو بكر رضي الله عنه أرضاً، فلما كان  
عهد عمر جاء إلى عمر ليشهد على صحة الكتاب، فأخذه منهما ومزقه، وقال: « إن  
رسول الله كان يتألفكما والإسلام يومئذ قليل، وإن الله قد أغنى الإسلام عنكما »، وفي  
رواية: « فإن تثبتنا على الإيمان، وإلا بيننا وبينكم السيف » ( ) .

وليس ذلك نسخاً لهذا الحكم، وإنما هو تصرف من عمر رضي الله عنه في تنزيل الحكم حسبما آل  
إليه الحال في زمنه، والحكم باق ببقاء علته، ولا سبيل إلى القول بنسخه، لأنه لا يتصور في  
غير زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان منسوخاً لما عمل به أبو بكر في إعطاء المؤلفة قلوبهم.

### — مراعاة تغير الزمان والقرائن والأحوال

والمراد بذلك مراعاة ما يستجد للمسلمين من أحوال ونوازل لم تكن من قبل زمن ورود  
النص مع معرفة ما يكون منها مؤثراً في تغير الأحكام مما لا يكون كذلك .

فليس كل ما تمور به الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلاد المسلمين يكون  
موجباً لتغير الفتاوى والأحكام، فلو كان كلما تغير حال لجأ القائمون على الفقه إلى  
تغيير الفتوى والحكم ما بقي لنا دين.

---

( ) انظر: نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين الزيلعي / .

( ) انظر: السنن الكبرى للبيهقي / .

نرفع دينانا بتمزيق ديننا فلا ديننا يبقى ولا ما نرفع

فقد نبه النبي ﷺ إلى أن الإسلام والزمان سيختلفان، فليس من الدين في شيء أن نتعامل ونتعسف كلما تغير بالناس حال لإخضاع أحكام الشريعة للعصر، ونتأول لها ( بعصرنة الإسلام ) لمسايرة العصر، بل الواجب هو أسلمة العصر ليساير الإسلام.

فقد روى الإمام البيهقي عن النبي ﷺ أنه قال: {ألا إن رحى الإسلام دائرة، فدوروا مع الإسلام حيث دار، ألا إن الكتاب والسلطان سيختلفان} قالوا: وما نفعل يارسول الله، قال: كما فعل أصحاب موسى حملوا على الخشب ونشروا بالمناشير ما صدهم ذلك عن دينهم شيئاً<sup>(١)</sup>.

فإذا كان لهذا الأمر خطر على أحكام الدين، فإن بإزالته بلاء آخر لا يقل عنه خطورة وهو داء الجمود على القديم في تفسير النصوص واستنباط الأحكام.

في حين أن الفقه وتفسير النصوص كان دائماً مستجيباً للنوازل النازلة بالأمة، فكان فقهاً واقعياً، ومن ثم شرط العلماء ضمن ما شرطوا للمجتهد: (معرفة الناس والإحاطة بما يمور في المجتمع)، وقد تكلم الخطيب البغدادي عن هذا الشرط وأفاض فيه في كتابه (الفقيه والمتفقه).

وعلى هذا كان الأئمة المجتهدون رضي الله عنهم من الصحابة والتابعين ومن تلاهم من الفقهاء.

ومن مسائل هذا الباب الدالة عليه:

#### أ) مسألة القول بترتيب بيت مال المسلمين ضمن عصبة الهالك:

فقد كان هذا رأي طائفة من الصحابة والتابعين، وقول المالكية وبعض الشافعية. ومفاد المسألة أن من هلك وليس له وارث من ذوي الفروض أو العصبة، فإن ما تركه يصير إلى بيت مال المسلمين، وقد شرط ابن قاسم من المالكية وغيره لذلك كون بيت مال المسلمين (منتظماً)، حين قال: «إذا كان الخليفة مثل عمر بن عبد العزيز صار ما تركه الهالك إلى بيت المال».

(١) انظر: مجمع الزوائد للهيتمي / و و .

ثم لما فسد بيت مال المسلمين، ووسد الأمر إلى غير أهله في زمن المتأخرين من خلفاء العباسيين، حين ظهر العبث بأموال المسلمين وصرفها في وجوه اللهو والمجون، غير الفقهاء الفتوى في هذه المسألة، فذهبوا إلى أن (من مات وليس له وارث يتصدق بماله على الفقراء) ولا يجوز بيت المال.

وهذا هو الفقه الحلي الذي يدخل إلى القلوب بغير استئذان، فإن أحكام الله لا يمكن أن تكون أداة أو وسيلة لتزكية مفاسد الأزمان والمجتمعات، والشرعية هي عدل الله في الأرض.

### (ب) إحياء الأرض الموات:

فقد ثبت عن النبي ﷺ كما في سنن أبي داود أنه قال: {من أحيا أرضاً ميتة فهي له} (١). وكان ذلك من النبي ﷺ تحفيزاً للمسلمين إلى إحياء الأراضي الموات واستغلالها واستثمارها، وذلك أيام كان المسلمون يعون مقاصد الأحكام ويلتزمون بالمقصد، فلم يكن من غرضهم حوزة الأراضي أو السطو عليها ثم إماتتها بعد ذلك كما آل إليه حال من جاء بعدهم.

فلما تغير الحال وظهر الجشع والطمع، فصار بعض المسلمين يجوزون من الأرض ما لا يطبقون استغلاله وإحياءه وإنما لضمان ملكيته وحوزته، تغيرت الفتوى في زمن عمر رضي الله عنه فقال عمر: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»، وعليه فليس من الفقه أن نحمد على ظاهر النص ونذهل عن مقصد رسول الله ﷺ من هذا الحكم، فإنه تردد بين ما تصرف فيه النبي ﷺ بالتبليغ وبين ما تصرف فيه بمحض الإمامة.

### — مراعاة تغير العوائد والأعراف وعموم البلوى:

وهذا أصل عظيم وباب واسع من أبواب التطور والتغير في الفتاوى والأحكام نشأ لأجله فقه النوازل، وظهرت كتب الفتاوى المحلية التي مثلت في زمنها (الفقه الحضاري

---

( ) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج ( )، صحيح البخاري / ، سنن الترمذي ( )  
أحمد في المسند / .



للمسلمين) (كالفتاوى الهندية) و(الفتاوى المالكية) و(المعيار المغرب في فتاوى أهل الأندلس والمغرب) للونشريسي.

قال الإمام القرافي رحمه الله: « إن استمرار الأحكام التي تدركها العوائد، مع تغير تلك العوائد خلاف الإجماع وجهالة في الدين، بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة، وليس هذا تجديداً للاجتهاد من المقلدين حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد، بل هذه قاعدة اجتهاد فيها العلماء وأجمعوا عليها، فنحن نتبعهم فيها من غير استثناء اجتهاد» ( ) ، وقد قيد العلماء هذا التطور في الأعراف (بالعرف الصحيح) وهي مسألة مبسطة في كتب الأصوليين.

وقد صنف الإمام ابن عابدين — رحمه الله — في هذا الصدد رسالة جامعة نبه فيها على هذه القاعدة في تغير الفتوى والأحكام أسمائها: (نشر العرف فيما بنى من الأحكام على العرف) وذكر فيها أن كثيراً من الفروع الفقهية من مسائل الاجتهاد بناها الفقهاء على أعراف البلدان والأمصار والأزمان، بحيث لو كانوا في زمان غير زمانهم لغيروا فتاواهم. — ولأجل هذا غير الإمام الشافعي رحمه الله كثيراً من الفتاوى والأحكام التي كان عليها ببلاد العراق حين انتقل إلى مصر.

— ونقل الإمام السرخسي كذلك عن الإمام أبي حنيفة: أنه أفتى في أول عهد الفرس بالإسلام وصعوبة نطقهم بالعربية، رخص لغير المبتدع منهم أن يقرأ في الصلاة بما لا يقبل التأويل من القرآن بالفارسية، فلما لانت ألسنتهم بالعربية، وانتشر بينهم الزيغ والابتداع رجع عن هذا القول.

— وكذلك كان الأحناف يسوغون القضاء بشهادة مستور الحال حتى زمن أتباع التابعين، اكتفاء بظاهر العدالة، وذلك لما كان الأصل في المستورين العدالة حتى يثبت الجرح أما حين اختلط الحابل بالنابل، ودخل في الإسلام أمم من أهل الزيغ والنيات السيئة فلم يعد

---

( ) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ( ) .

من الحكمة استصحاب الحكم، فلذلك منع الصحابان أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني لانتشار الكذب بين الناس<sup>(١)</sup>.

ومما تغير كذلك في هذا الباب:

— ما أدخله المتقدمون في باب خوارم المروءة، ومنها — الأكل في الشوارع — كما كان لبس العمامة وإرخاء الذؤابة شارة إسلامية لأهل العلم وطلابه، لكن مع تطور أساليب الحياة وتغير عادات الناس، صار الأكل في المطاعم المكشوفة للمارة سبيل المتعجلين، عمت به البلوى بين المسلمين، فهذا مما تنقيد فيه الأحكام بأعراف البلدان.

وهذا من النوع الذي جرى عليه الأئمة على اختلاف الأعصار والأمصار، وسموه (اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان).

— وكذلك ما عرف عند بعض المتقدمين من رد شهادة حالق اللحية، وهو حكم استصحبه بعض المتنطعين من أهل الزمان، فحكموا ببطلان شهادته قياساً على (رد شهادة الفاسق)، وهذا أمر قد عم به البلاء بين كثير من المسلمين، فلو ردنا شهادة كل حليق لتعطلت مصالح المسلمين وحقوقهم. قال القرافي: «فمهما تجدد من العرف اعتبره، ومهما سقط أسقطه، ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير إقليمك يستفتيك، لا تخبره عن عرف بلدك واسأله عن عرف بلده، وأجره عليه، فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين، وجهل بمقاصد المسلمين والسلف الماضين»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: أصول التشريع الإسلامي، لعلی حسب الله ص ( ).

(٢) الفروق للقرافي / .